

امتنثال الدول العربية لاتفاق باريس حول المناخ

Arab States' compliance with the Paris Agreement on Climate

حسين بوتلجة^{1*}¹ جامعة أحمد بوقرة بومرداس (الجزائر)، مخبر الآليات القانونية للتنمية المستدامةh.bouteldja@univ-boumerdes.dz

تاريخ النشر: 2025/07/14

تاريخ القبول: 2025/06/14

تاريخ الاستلام: 2023/02/28

ملخص:

نحاول من خلال هذا البحث العمل على إبراز مختلف جهود الدول العربية في مواجهة التغيرات المناخية من خلال الامتنثال لاتفاق باريس حول المناخ بتبني مختلف الإجراءات لتنفيذه من تدابير التخفيف والتكيف، كما تقوم الدول العربية بالعمل المشترك من أجل المناخ في إطار جامعة الدول العربية، من توحيد لمواقفها في مختلف القضايا التي ينظمها هذا الاتفاق، والمساهمة أيضا في الجهود الدولية لحماية المناخ، كما نسلط الضوء على مختلف العقبات التي تحول دون امتثال الدول العربية لالتزاماتها تجاه اتفاق باريس من عقبات مالية وتكنولوجية ونقص قدراتها في العمل المناخي، كما يزيد من صعوبة امتثال هذه الدول كذلك مسألة التوفيق بين مقتضيات تحقيق الأمن الغذائي والطاقي مع العمل من أجل المناخ .

الكلمات المفتاحية : الامتنثال ، الدول العربية ، تغير المناخ ، التخفيف، التكيف.

Abstract:

Through this research, we are trying to highlight the various Arab countries' efforts to address climate change by complying with the Paris Agreement on Climate by adopting various actions to implement it from mitigation and adaptation measures. and the Arab States' joint action for climate within the framework of the League of Arab States; to consolidate their positions in the various issues regulated by this Agreement and also contribute to international climate protection efforts, and highlight the various obstacles to Arab States' compliance with their commitments to the Paris Agreement from financial and

* المؤلف المرسل

technological constraints and lack of capacity in climate action and make it more difficult for these States to comply with the compatibility of food and energy security requirements with climate action.

Keywords: Compliance, Arab States, climate change, mitigation , adaptation.

1. مقدمة:

تشكل المنطقة العربية من 22 دولة وهي الدول المكونة للجامعة العربية، فرغم أن هذه الدول عرفت تطوراً كبيراً منذ استقلالها في مجال التنمية خاصة في مجال الصحة والتعليم، إلا أنها تتمايز فيما بينها في درجات النمو، فيوجد منها دول تعتبر أقل نمواً وأخرى من أكبر الدول إنتاجاً للنفط والغاز في العالم وتمثل انبعاثات هذه الدول نسبة 5.42 بالمائة من إجمالي الانبعاثات العالمية من الغازات الدفيئة¹ وهي ليست من الدول التي لديها المسؤولية التاريخية في تغير المناخ باعتبار أنها دول نامية ولكنها من الأكثر تأثراً بالتغيرات المناخية وتبعيتها على الأمن البيئي في المنطقة².

وتعرف الدول العربية هشاشة مناخية ترجع إلى الطابع الجاف لمناخها والطابع الصحراوي لأراضيها مما يؤثر على الموارد الزراعية في هذه الدول، فضعف الموارد المائية يمس حوالي 84 بالمائة من السكان، وأثبتت الدراسات العلمية أن سقوط الأمطار وشحها سيزيد في الاستمرار في السنوات المقبلة، كما أن المياه الجوفية قد تم استغلالها بشكل مفرط، وستؤثر كذلك التغيرات المناخية سلباً على الأراضي الزراعية علماً أن الكثير من الدول العربية مرتبطة باستيراد المواد الغذائية مما يؤثر على أمنها الغذائي³.

فبالنظر إلى هشاشة الدول العربية أمام التغيرات المناخية وآثارها السلبية، التزمت الدول العربية بالعمل على مواجهة التغيرات المناخية وذلك باحتضانها عدة مؤتمرات الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ، أولها كان مؤتمر الأطراف السابع بالمغرب في نوفمبر 2001 بمراكش، وأخرها مؤتمر الأطراف السابع

¹ PNUD, Aperçu Régional, Etats arabes, l'état de l'ambition Climatique, New York, juin 2022, p 3.

² بن عباد جليلة، حبابي كمال، أثر التغيرات المناخية على الأمن البيئي، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد 12 ، العدد 01 ، 2022 ، ص 42 .

³ PNUD. Arab Human Development Report Research Paper: Leaving No-One Behind ,Towards Inclusive Citizenship in Arab Countries, 2019, p 16.

والعشرين بشرم الشيخ بمصر سنة 2022، كما ستحتضن دولة الإمارات العربية المتحدة مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين سنة 2023.

ويعتبر امتثال الدول بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة لاتفاق باريس من المواضيع التي حظت باهتمام كبير من قبل المجتمع الدولي، لأنه موضوع يتعلق بفعالية هذا الاتفاق وتحقيق الهدف المنتظر منه، فإذا كان التنفيذ يقصد به الإجراءات الكفيلة بضمان إنجاز الالتزامات المقررة، فإن الامتثال هو عملية مركبة تشمل كل من قصد الدولة في تنفيذ التزاماتها ومقدراتها، فبناء على ما تقدم فإن تحقيق الامتثال يتوقف على أمرين، الأول قصد الدولة الذي يعبر عنه بتنفيذ المعاهدة بحسن النية والثاني هو قدرة الدولة على الوفاء بالتزامات من النواحي القانونية والإدارية والمالية والفنية¹.

مما سبق سنحاول الإجابة على الإشكالية التي يثيرها هذا الموضوع والمتثلة فيما يلي : ما هي مختلف جهود الدول العربية للامتثال لاتفاق باريس حول المناخ، وما هي العقبات التي تحول دون ذلك ؟، وللإجابة على هذه الإشكالية استعملنا المنهج التحليلي بالرجوع إلى مختلف النصوص القانونية التي نظمت هذا الموضوع، كما سنجيب على هذه الإشكالية في المحاور التالية:

المبحث الأول: جهود الدول العربية في تنفيذ اتفاق باريس حول المناخ

المبحث الثاني: العقبات التي تحول أمام الدول العربية في تنفيذ اتفاق باريس حول المناخ.

المبحث الأول: جهود الدول العربية في تنفيذ اتفاق باريس حول المناخ.

يمكن تقسيم جهود الدول العربية في تنفيذ اتفاق باريس حول المناخ إلى جهود متنوعة تبتنيها هذه الدول لدعم هذا الاتفاق والتي سنعالجها في المطلب الأول، والتدابير المشتركة للدول العربية لتنفيذ هذا الاتفاق والتي سنتطرق إليها في المطلب الثاني.

المطلب الأول: تنوع جهود الدول العربية في دعم اتفاق باريس حول المناخ

¹ الهيتي، سير إبراهيم حاجم، الآليات القانونية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2004، ص 408.

تتحلى الجهود العربية في دعم اتفاق باريس من خلال مشاركتها في المفاوضات الدولية لتبني هذا الاتفاق وكذا الدعم المؤسسي من جهة و الدعم السياسي لتبني هذا الاتفاق .

الفرع الأول: توحيد الموقف العربي في المفاوضات المناخية .

من المساهمات الرئيسية للدول العربية في إنجاح اتفاق باريس تتمثل في موقفها الموحد المتبني من قبل دبلوماسيتها المناخية، فمنذ بداية المفاوضات المناخية اعتمدت جامعة الدول العربية موقفاً مشتركاً يعبر عن رؤيتها المتقاسمة من قبل الدول الأعضاء والتي عبرت عنها أثناء المفاوضات المناخية اتجاه اتفاق باريس، فتم اتخاذ موقف موحد سنة 2015 في الدورة الواحدة والعشرين لمؤتمر الأطراف بباريس يهدف إلى تحقيق استقرار درجات الحرارة على مستوى الكوكب في نهاية القرن ألا تتجاوز ارتفاع درجة الكوكب 1.5 درجة مئوية، وضرورة الموازنة بين جهود التخفيف والتكيف، وضرورة الحصول على موارد مالية مضمونة ودائمة.

وأكدت الدول العربية في المفاوضات المناخية على ضرورة أن تقود بلدان المرفق الأول عملية خفض الانبعاثات بسبب مسؤوليتها التاريخية، والالتزام بتعهداتها المالية وزيادة هذه التعهدات الخاصة بمبادرات التكيف والتخفيف للبلدان التي لا تنتمي إلى المرفق الأول، كما يجب أن تتوافق جميع القرارات والمفاوضات مع مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن المناخ، وأن تكون مدفوعة بالأطراف وشاملة وشفافة وتلتزم بمبادئ العدالة والإنصاف والمسؤوليات المشتركة والمتباينة .

كما رأت الدول العربية أنه يجب الحفاظ على التوازن بين العمل المناخي والدعم المقدم، ومراعاة الظروف الوطنية للدول النامية، وترى كذلك أن العمل المناخي يجب أن يستهدف الانبعاثات وليس المصادر وأن يشمل كل الغازات الدفيئة وجميع الحلول والتقنيات بشكل شمولي وكامل دون تمييز، إضافة على أن لا يقتصر الطموح على قضايا التخفيف و إنما يشمل قضايا التكيف ووسائل التنفيذ¹.

الفرع الثاني: الدعم المؤسسي

¹ مصطفى هاشم، لينا ياسين، أحمد سبع الليل، مفاوضات الدول العربية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، سبل الترابط والتوصيات، دراسة تم إعدادها من قبل مشروع الطاقة والمناخ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مؤسسة فريدريش إيبتر ، أبريل 2022، ص 21.

تم دعم العمل المناخي للدول العربية من الناحية المؤسسية بتأطيره في جامعة الدول العربية، بعدة هيئات أهمها إنشاء مجلس الوزراء العربي لشؤون البيئة عام 1987 والذي يهدف إلى تعزيز العمل العربي في مجالات صنع السياسات البيئية الفعالة والحفاظ على الموارد البيئية وتحديد المشكلات البيئية ذات الطابع الإقليمي والشبه الإقليمي واقتراح خطط العمل المشتركة لمواجهتها، و يهتم المجلس بتنسيق مواقف المجموعة العربية في المحافل الدولية وتدعيم دورها¹.

ويعتبر تغير المناخ أولوية ضمن برامج وأنشطة التعاون لجامعة الدول العربية والمنظمات الدولية كبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، البنك الدولي... إلخ، وكما أنه قضية أساسية مبرمجة دائما على أجندة جامعة الدول العربية منذ عقد مؤتمر ريو ديبيانرو سنة 1992، واجتماعات مجلس وزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، ولتدعيم العمل المؤسسي لجامعة الدول العربية قامت بإنشاء اللجنة الفرعية المعنية بتغير المناخ والتي أوكلت لها مهام التحضير العربي لاجتماعات مؤتمر الأطراف لكل من اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ، بروتوكول كيوتو واتفاق باريس.

الفرع الثالث: الدعم السياسي

يتجسد الدعم السياسي للدول العربية لاتفاق باريس من خلال القرارات المهمة التي اتخذت من قبل جامعة الدول العربية تجاه الجهود الدولية للتصدي لقضية تغير المناخ، في عدة أدوات قانونية تم تبنيها على مستوى مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن الشؤون البيئية والمتمثلة في :

- المبادرة العربية للتنمية المستدامة سنة 2002 .
- الإعلان العربي بشأن تغير المناخ سنة 2007 .
- قرار مؤتمر القمة العربي حول تغير المناخ سنة 2010 .
- الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث (2010- 2020) (2020- 2030)

¹ إيتسام قرقاح، دور المنظمات الدولية والإقليمية في صنع السياسة العامة للبيئة في دول المغرب العربي منذ سنة 1998 : دراسة حالة منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، أطروحة دكتوراه، علوم سياسية، جامعة باتنة، 2021-2022 ، ص 142.

- خطة العمل الإطارية العربية للتعامل مع قضايا تغير المناخ (2010 – 2020) (2020 – 2030).

- بدون أن ننسى إعلان الجزائر الصادر عن الدورة 31 لمجلس الجامعة العربية على مستوى القمة يومي 01 - 02 ديسمبر 2022 أين ورد في الجزء الثالث من هذا الإعلان فيما يخص عصرنة العمل العربي المشترك، التأكيد على أهمية تضافر الجهود ومن أجل تعزيز القدرات العربية في مجال الاستجابة للتحديات المطروحة على الأمن الغذائي والصحي والطاقي ومواجهة التغيرات المناخية، مع التنويه بضرورة تطوير آليات العمل العربي في هذه المجالات .

وتعمل جامعة الدول العربية مع منظمة الأمم المتحدة في مجال التغيرات المناخية عن طريق اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بغرب آسيا والتي قامت بإنشاء مركز سياسات تغير المناخ، و إنشاء المبادرة الإقليمية لتقييم آثار تغير المناخ على مصادر المياه وأوجه الضعف الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية ، كما تقوم جامعة الدول العربية مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في تعزيز الإنسيابية في التعاون بين وكالات الأمم المتحدة في تخطيط وتنفيذ البرامج المتعلقة بتغير المناخ ومساعدة الدول العربية في تلبية احتياجاتها الفنية وبناء القدرات مع التركيز على الأنشطة الإقليمية¹.

المطلب الثاني: التدابير المشتركة للدول العربية لتنفيذ اتفاق باريس حول المناخ

تتمحور التدابير المشتركة للدول العربية للمساهمة في تنفيذ اتفاق باريس حول المناخ في نقطتين أساسيتين هما إدماج اتفاق باريس في الأنظمة القانونية للدول العربية في المقام الأول، و تدابير للتخفيف والتكيف لمواجهة التغيرات المناخية في المقام الثاني.

الفرع الأول : إدماج اتفاق باريس في الأنظمة القانونية الداخلية للدول العربية

¹ عائشة السريحي، ماري لومي، حوكمة تغير المناخ و التعاون حوله في المنطقة العربية، سلسلة الحوكمة الجديدة لقضايا البيئة في المنطقة العربية، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، يوليو 2019 ، ص 09 .

إن إدماج اتفاق باريس على المستوى الوطني للدول العربية يقتضي اتخاذ تدابير على المستوى الوطني لهذه الدول أهمها التوقيع على هذا الاتفاق أولاً، ثم المصادقة عليه ثانياً ، كما يقتضي تبني تدابير متنوعة على المستوى الوطني لإعطاء أثر قانوني للاتفاق على المستوى الداخلي لهذه الدول .

أولاً: التوقيع على اتفاق باريس من قبل جميع الدول العربية

قامت الدول العربية بالتوقيع على اتفاق باريس حول المناخ قبل دخوله حيز النفاذ بتاريخ 04 ديسمبر 2016 وتم ذلك تقريباً في تاريخ واحد، أين وقعت 18 دولة عربية على هذا الاتفاق بتاريخ 22 أبريل 2016، باستثناء 3 دول عربية قامت لاحقاً بذلك وهي المملكة العربية السعودية بتاريخ 23 سبتمبر 2016 ، العراق بتاريخ 08 ديسمبر 2016 ، اليمن بتاريخ 26 سبتمبر 2016 ، أما سوريا فلم توقع لحد الآن على اتفاق باريس حول المناخ ¹ .

ثانياً: المصادقة على اتفاق باريس من قبل أغلب الدول العربية

قامت 11 دولة عربية² من أصل 22 بالمصادقة على اتفاق باريس حول المناخ بين الفترة الممتدة من أبريل 2016 إلى نوفمبر 2017 ، والجزء الكبير منها كان قبل دخول هذا الاتفاق حيز النفاذ بتاريخ 04 ديسمبر 2016 ، فعلى الرغم من أن إنبعاثات الدول العربية ليست بالكبيرة فهي تقدر ب 5.42 بالمائة من الإنبعاثات الإجمالية العالمية، إلا أن ذلك ساهم في دخول اتفاق باريس حول المناخ حيز النفاذ وذلك بالوصول إلى العتبة المشترطة لذلك و المتمثلة في مصادقة 55 دولة عليه والوصول إلى 55 بالمائة من إجمالي الإنبعاثات من الغازات الدفيئة العالمية، أما الدول المتبقية³ فقد صادقت على اتفاق باريس بعد

¹ أنظر الموقع التالي https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=IND&mtmsg_no=XXVII-7-d&chapter=27&clang=fr

تم الإطلاع عليه يوم 10/02/2023 على الساعة 10:00

² الأردن ، الإمارات ، البحرين ، الجزائر ، جزر القمر ، جيبوتي ، المملكة العربية السعودية ، الصومال ، عمان ، فلسطين ، الكويت

المغرب ، أنظر الموقع التالي : https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=IND&mtmsg_no=XXVII-7-d&chapter=27&clang=fr

تم الإطلاع عليه بتاريخ 10-02-2023 على الساعة 10:15

³ موريتانيا ، مصر ، لبنان ، الكويت ، قطر ، العراق ، سوريا ، السودان ، تونس

دخوله حيز النفاذ أي بعد 04 ديسمبر 2016 ، وبقي لحد الآن دولتين فقط لم تصادقا على اتفاق باريس وهما اليمن وليبيا .

ثالثا: تبني تدابير قانونية للدول العربية على المستوى الداخلي

في البداية اتخذت الدول العربية تدابير محتشمة وغير منسقة لمواجهة التغيرات المناخية ويرجع ذلك لعدة عوامل أهمها الافتقار إلى معلومات موثوقة ومفصلة حول الظروف المناخية والتوقعات المستقبلية ، ليس من الواضح في العالم العربي الأدوار التي يقوم بها أصحاب المصلحة في التخفيف من آثار تغير المناخ¹، ومع مرور الوقت باستثناء بعض الدول العربية التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي، كل الدول العربية تبنت نصوص قانونية وسياسية لمواجهة التغيرات المناخية والآثار السلبية لتغير المناخ، فالحديث عن مخاطر تغير المناخ في العالم العربي أصبح واقعا ملموسا، فالظواهر المناخية المتطرفة التي شاهدها المنطقة في السنوات الأخيرة من فيضانات وحرائق غابات ودرجات حرارة قياسية وجفاف وتصحر أثرت على حياة ملايين العرب، وبعض الأضرار التي وقعت ليس بالمقدور إصلاحها في المدى المنظور، كما هو الحال مع حرائق الغابات في الجزائر و المغرب وتونس ولبنان.

ورغم حسامة المخاطر المناخية الحالية في المنطقة العربية إلا أن الإستجابة لها ضعيفة وهو ما أدى بمديرية البنك الدولي للتنمية المستدامة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في أبريل 2021 للتحذير من أن " منطقة الشرق الأول وشمال إفريقيا تقف على مفترق طرق " وأنها على " أعتاب كارثة مناخية " في حين تظهر المنطقة " مستوى ضعيف للغاية من الاستعداد والمرونة " لتجنب هذه الكارثة².

ولمواجهة هذا الواقع اتخذت بعض الدول العربية تدابير تشريعية وسياسية لتحسيد مشاريع لمواجهة التغيرات المناخية وأحسن مثال على ذلك مصر والسعودية والإمارات، الجزائر تجسد هذه القوانين و السياسات كمشاريع الطاقة النظيفة والمتجددة، الطاقات المتجددة، طاقة الرياح، الوقود الأخضر

¹ Hamad Al- Mebayedh, Climate Changes and its Effects on the Arab Area , APCBEE Procedia 5 (2013) 1-5, p 2 , doi: 10.1016/j.apcbee.2013.05.001

² الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أمام لحظة الحقيقة البيئية، صحيفة العرب اللندنية ، 26 / 04 / 2021 أنظر الموقع

<https://cutt.us/gxna0>

الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء، الطاقة النووية، مبادرات في الاقتصاد الأخضر والتمويل الأخضر، السندات الخضراء، الزراعة المستدامة والذكية¹

الفرع الثاني: تدابير التخفيف والتكيف للدول العربية لمواجهة التغيرات المناخية

اتخذت مختلف الدول العربية تدابير للتخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة عن طريق المساهمات المحددة على المستوى الوطني لكل الدول و التي سنتطرق لها أولا، ثم تدابير التكيف للتغيرات المناخية ثانيا.

أولا: تقديم المساهمات المحددة وطنيا من قبل أغلب الدول العربية

إن قراءة اتفاق باريس تبين أنه يركز على أداة أساسية، والمتمثلة في المساهمة الفردية للأطراف إلى الجهود الجماعي، هذه المساهمة محددة على المستوى الوطني بدون حق النظر للدول الأخرى أو أي هيئة دولية حسب نص المادة الرابعة من الاتفاق، بحيث يجب أن تكون هذه المساهمات طموحة ومنصفة، وكل طرف هو الذي يرى إذا كانت مساهمته تحترم هذه المعايير، فبمجرد أن الالتزام يركز على هذه المساهمة المحددة وطنيا فهو يحترم السيادة الوطنية للأطراف².

في الحقيقة تم اعتماد اتفاق باريس ويراد به دفع الدول لرفع تدريجيا إلى مستوى طموح لالتزاماتها ، فحسب المادة الرابعة من هذا الاتفاق فالمساهمات الوطنية هي تطويرية فهي تندرج ضمن دورات مدتها خمسة سنوات، والتي يمكن تعديلها في أي وقت ولكن بشكل تصاعدي ، فالمساهمات المحددة وطنيا تحتوي على العناصر الأساسية للأعمال الانفرادية للدول³، فالمساهمات المحددة وطنيا هي عمل إنفرادي وسيادي للدولة و التي تقدر حسب مصالحها الخاصة الأهداف و الأعمال المناخية⁴.

¹ مصطفى عبد الجواد، أبرز التجارب العربية في مواجهة تغير المناخ، الإمارات العربية، السعودية، مصر، مجلة أفاق عربية وإقليمية، العدد 11، الهيئة العامة للإستعلامات، القاهرة، 2022، ص 101-132.

² Mathilde Hautereau-Boutonnet, Sandrine Maljean-Dubois, introduction au dossier spécial RJE, après l'accord de paris, quels droits face au changement climatique ?, Revue Juridique de l'Environnement, numéro spécial 2017, p 12. <https://www.cairn.info/revue-revue-juridique-de-l-environnement-2017-HS17.htm>

³ Hugues Hellio, les « contributions déterminées au niveau national », instruments au statut juridique en devenir, revue juridique de l'environnement, 2017/ HS 17 n° spécial, Lavoisier, p39.

⁴ ibid, p40.

فبالرجوع إلى المساهمات المحددة وطنيا المقدمة من قبل الدول العربية نجد أن عشرة دول قدمت مساهماتها المحددة وطنيا مابين أبريل إلى ديسمبر 2016¹ و ستة دول عربية قدمت مساهماتها المحددة وطنيا سنة 2017 وهي تونس، السودان، فلسطين، قطر ، مصر ، موريتانيا ، ودولتين قدمت مساهماتها المحددة وطنيا سنة 2018 وهي الكويت، سوريا، وفي سنة 2019، قدمت دولة واحدة مساهماتها المحددة وطنيا وهي عمان ، أما في سنة 2020 دولة واحدة قدمت مساهماتها المحددة وطنيا وهي لبنان ، وفي سنة 2021 قدمت العراق مساهمتها المحددة وطنيا ، ولم تقدم ليبيا مساهمتها المحددة وطنيا إلى حد الآن .

وقامت 16 دولة عربية بتحديث مساهماتها المحددة وطنيا سنة 2021 ، ولم تقم بذلك ستة دول عربية وهي ليبيا، مصر، العراق، سوريا، جيبوتي، الجزائر، وبدون النظر إلى الجانب الإجرائي لهذه المساهمات المحددة على المستوى الوطني، فإنها من الجانب الموضوعي غير متشابهة ومن الصعوبة مقارنتها مع بعضها البعض، ولكن تحتوى على أولويات تتقاسمها جل الدول العربية، فبمقارنة المساهمات المحددة وطنيا للدول العربية مع دول أخرى في العالم يلاحظ أن الدول العربية اهتمت كثيرا بمسألة التكيف للتغيرات المناخية وليس فقط التخفيف، كما نجد مستوى الطموح للمساهمات المحددة وطنيا للدول العربية متوسط².

ثانيا: التدابير المتخذة من قبل الدول العربية للتكيف مع التغيرات المناخية

لقد تم التطرق إلى التكيف للتغيرات المناخية في المادة السابعة من اتفاق باريس والتي لم يرد فيها أي تعريف لمفهوم التكيف للتغيرات المناخية فهو يحدد أهداف التكيف والمثلة في تعزيز القدرة على التكيف وتوطيد القدرة على التحمل والحد من قابلية التأثر بالمناخ، الأمر الذي لا يساعد على تحديد هذا المفهوم³ ولكن بالرجوع إلى تقرير الهيئة الدولية.الحكومية المعنية بتغير المناخ تعرف التكيف بأنه : " عملية التأقلم مع المناخ القائم أو المتوقع وأثاره، وذلك للحد من الضرر أو تجنبه أو لاستغلال الفرض المفيدة..."¹.

¹ تتمثل هذه الدول في الجزائر ، البحرين ، الأردن ، الإمارات، جزر القمر ، جيبوتي ، السعودية، الصومال، المغرب ، اليمن ، أنظر

الموقع التالي <https://unfccc.int/fr/a-propos-des-ndcs/contributions-determinees-au-niveau-national-ndcs>

تم الإطلاع عليه يوم 2023/02/20 على الساعة 16:00 .

² Mohamed Ali Mekouar , L'Afrique à l'épreuve de l'accord de paris, Ambitions et défis , revue juridique de l'environnement ,2017 / HS n° spécial/ p 65-66.

³ Anne Sophie Tabau, introduction générale : un droit en mouvement pour l'adaptation aux changements climatiques. Anne-Sophie Tabau, quel droit pour l'adaptation des territoires aux

ولقد أولت الدول العربية أهمية كبيرة للتكيف باعتبار أنها منطقة شديدة التأثر بارتفاع درجات الحرارة وارتفاع مستوى البحر وزيادة مخاطر الفيضانات والجفاف، هذا ما يجعل التكيف أحد القضايا الرئيسية للدول العربية في اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ، حيث عملت الدول العربية في المفاوضات المناخية من أجل هدف طويل أو رؤية بشأن التكيف لضمان وجود تكافؤ بين التكيف و التخفيف ولتجنب وجود هدف يركز على التخفيف فقط²، كما أكدت الدول العربية أثناء المفاوضات المناخية على أهمية تمويل التكيف الذي يمكن التنبؤ به ، وضرورة مواصلة البلدان المتقدمة وزيادة دعمها لمبادرات التكيف في البلدان النامية من خلال الأدوات المتاحة مثل صندوق التكيف وصندوق المناخ الأخضر .

كما اتخذت الدول العربية عدة تدابير في مساهماتها المحددة على المستوى الوطني لمواجهة الآثار السلبية للتغيرات المناخية، وتبني على المستوى الوطني خطط وطنية تحتوى على مختلف تدابير التكيف والتي تتمثل أهمها في اللجوء إلى الطاقات المتجددة وترقيتها، اللجوء إلى الاقتصاد الأخضر وكذا معالجة النفايات الصناعية و المنزلية وغيرها من النفايات التي تسبب في إطلاق الغازات الدفيئة، التحول إلى زراعة المحاصيل الأكثر مقاومة للجفاف، الاستعمال العقلاني للمياه³ .

المبحث الثاني: العقبات التي تحول دون تنفيذ الدول العربية اتفاق باريس حول المناخ

تنوع العقبات التي تحول أمام الدول العربية في تنفيذ اتفاق باريس حول المناخ، ولعل أهمها يتمثل في العقبات المتعلقة بقدرات هذه الدول في تنفيذ التزاماتها والتي سنتطرق لها في المطلب الأول، وعقبات أخرى متصلة بالأمن الغذائي والطاقي سنعالجها في المطلب الثاني .

المطلب الأول: العقبات المتصلة بقدرات الدول العربية في تنفيذ التزاماتها اتجاه اتفاق باريس

changements climatiques ? L'expérience de l'Ile de la Réunion , droit international ,comparé et européen, pp 11- 37,confluence des droits ,979-10-97578-03-9.hal-02291186

¹الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، تغير المناخ 2014، التقرير التجميعي، جنيف، ص 75.

²مصطفى هاشم، لينا ياسين، أحمد سبع الليل، مرجع سابق، ص 23 .

³وهيبة مدشن، التغيرات المناخية وتحديات الأمن الغذائي العربي ، مجلة دراسات في الاقتصاد و التجارة و المالية ، مخبر الصناعات

التقليدية لجامعة الجزائر 3 ، المجلد 06 ، العدد 2 ، سنة 2017، ص827.

تتمثل أهم العقبات التي تحول دون تنفيذ الدول العربية لالتزاماتها اتجاه اتفاق باريس في محدودية قدراتها المالية ، وكذا محدودية قدراتها التكنولوجية و بناء القدرات على المستوى الوطني .

الفرع الأول: العقبات المالية

إن فحص المساهمات المحددة وطنيا للدول العربية يبرز ما مدى ارتباط هذه الدول في تحقيق أهداف هذه المساهمات من حيث التخفيف إلى الدعم المالي الدولي، فنجد بعض المساهمات المحددة وطنيا للدول العربية ورد فيها التقدير المالي بدقة لجهودها في مجال التخفيف، وأخرى عكس ذلك ، فنأخذ مثلا مساهمة الجزائر المحددة على المستوى الوطني ورد فيها أن تخفيض الانبعاثات من الغازات الدفينة يقدر مابين 7 إلى 22 بالمائة من إجمالي الانبعاثات، وهذا المجهود يتحقق إلى غاية سنة 2030، وأن نسبة 7 بالمائة سيتم بمجهودات وطنية والباقي يتم باللجوء إلى التعاون الدولي من الجانب المالي، ولكن دون تحديد القيمة المالية لهذا المجهود المالي، والمبالغ المرغوب الوصول إليها باللجوء إلى التعاون الدولي¹، أما بالرجوع إلى المساهمة المحددة وطنية لدولة تونس المحينة سنة 2021 نجدها تحدد مجهودات الدولة التونسية في التخفيض من الانبعاثات من الغازات الدفينة بنسبة 45 بالمائة إلى غاية 2030، حيث سيعتمد على المجهودات الوطنية لتحقيق نسبة 27 بالمائة منها، أما الباقي سيتم باللجوء إلى التمويل الدولي، فقدر المجهود المالي الإجمالي الخاص بنسبة 45 بالمائة بتكلفة مالية تصل إلى 14.4 مليار دولار ، أين تساهم الدولة التونسية بمبلغ 3.3 مليار دولار و الباقي أي 11.1 مليار دولار سيتم بتمويل دولي² .

فالمبلغ الإجمالي اللازم لتنفيذ المساهمات المحددة وطنيا للدول العربية يقدر ب 600 مليار دولار لغاية 2030 فالتمويل يعتبر أولوية أساسية للمنطقة العربية، وكذا تنويع التمويل وتعبئة الاستثمارات المناخية لفائدة المشاريع الخضراء يقتضي وضع إستراتيجيات تحفيزية على المستوى الوطني للدول العربية ولكن ذلك

¹ République algérienne démocratique, contribution prévue déterminée au niveau national, CPDN Algérie, 03septembre 2015, p 6.

² République tunisienne, contribution déterminée au niveau national CDN, actualisé, Tunisie octobre 2021, pp13-14.

لايكفي لتحقيق تنفيذ المساهمات المحددة وطنيا لهذه الدول¹ مما يقتضي اللجوء إلى التعاون الدولي للحصول على تمويل .

فأمام هذا الواقع عملت جامعة الدول العربية في المفاوضات الدولية على الوصول إلى الدعم المالي لتحقيق جهود التخفيف على المستوى الوطني للدول العربية وكان موقفها في المفاوضات أنها نادى بضرورة إلزام الدول المتقدمة بتنفيذ تعهداتها بضخ 100 مليار دولار سنويا للدول النامية والأقل نمواً، وأن يعتمد التمويل على المنح وليس القروض وتسهيل إجراءات الحصول عليه، ورفع مستوى الدعم المالي الذي تقدمه الدول المتقدمة لتمويل تدابير التخفيف والتكيف مع زيادة تمويل التكيف بشكل كبير مقارنة بالمستويات الحالية، ضمان التوازن في الدعم المالي بين التخفيف والتكيف، لا بد أن تكون التدفقات المالية متسقة مع مسار انخفاض الانبعاثات من الغازات الدفيئة وأنشطة التكيف مع تغير المناخ².

الفرع الثاني: العقبات المتصلة بالتكنولوجيا و بناء القدرات

يعتبر افتقار أغلب الدول العربية إلى التكنولوجيات الحديثة وضعف في القدرات على المستوى الوطني، من أهم التحديات التي على عاتق هذه الدول في تنفيذ اتفاق باريس لذا سنتطرق لها في هذا الجزء من الدراسة بإبراز أولا العقبات التكنولوجية وثانيا العقبات المتصلة ببناء القدرات.

أولاً: العقبات التكنولوجية

تعاني الدول العربية من نقص في التكنولوجيا التي تساعد في تنفيذ مساهماتها المحددة على المستوى الوطني لتحقيق أهداف التخفيف والتكيف في هذه الدول مرهون على التعاون الدولي فبالرجوع مثلاً إلى المساهمة المحددة على المستوى الوطني للجزائر ورد فيها هدف تحقيق تخفيض الانبعاثات من الغازات الدفيئة يقدر ما بين 7 بالمائة إلى 22 بالمائة أفق 2030 ، وذلك مرتبط بالدعم المالي وتطوير ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات ، ويتم تحقيق تخفيض 7 بالمائة من الغازات الدفيئة عن طريق الوسائل الوطنية والباقي يتم باللجوء إلى التعاون الدولي³ في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ .

¹ PNUD, aperçu régional, états arabes, op.cit. , p 14.

² مصطفى هاشم، لينا ياسين، أحمد سبع الليل، مرجع سابق ، ص 25.

³ Contribution prévue déterminée au niveau national CPDN –Algérie, 03 septembre 2015 , p 7.

و تعتبر المساعدة التكنولوجية من المواضيع التي حضت باهتمام خاص في اتفاق باريس، وهي متنوعة فيمكن أن يتعلق الأمر بنشاطات موجهة لمساعدة الدول على تقوية مؤسساتها وإطارها التنظيمي ، نشاطات تشغيلية تسمح للدولة الطرف بالاستجابة لالتزاماتها الدولية، برامج تكوين للأعوان الوطنيين المكلفين بضمان تنفيذ الاتفاقيات الدولية أو إقامة أنظمة لتبادل المعلومات، المعارف و التكنولوجيا¹.

وينظر إلى هذه المساعدة ضرورية لترقية تنفيذ الاتفاقيات البيئية باعتبار أن الدول لديها صعوبات موضوعية ونقص في القدرات، وأن عدم الوفاء بالتزاماتها يرجع إلى هذه الصعوبات وليس بإرادتها المحضة أو تعمدا في ذلك، فترى الأستاذة **ساندرين مالجن ديبوى** أن الاتفاقيات المتعلقة بالبيئة تم: « تبنيها من أجل "ملك مشترك" ، بدون أن تستفيد الدول على المدى القريب من أي منفعة منها ،وعليه فمن المهم في الواقع ترقية الالتزامات التي تحتويها وليس مجازات عدم احترامها »².

لقد تم تكريس المادة العاشرة من اتفاق باريس للتكنولوجيا أين أعلن أن الهدف المزوج من نقل التكنولوجيا والمتمثل في: "تحسين القدرة على تحمل تغير المناخ وخفض انبعاثات غازات الدفيئة"³، كما ذكرت نفس المادة ضرورة عمل الدول الأطراف على: "...تعزيز العمل التعاوني المتعلق بتطوير التكنولوجيا ونقلها..."⁴، كما قام اتفاق باريس بإنشاء "آلية للتكنولوجيا"⁵ تسمح بوصول الدول النامية للتكنولوجيا وضرورة حشد الدعم المالي للوصول إلى هذه التكنولوجيا⁶ والملاحظ أن المادة العاشرة الفقرة السادسة جاءت بالتزام عام غير واضح فيما يخص الدعم المقدم إلى البلدان النامية من أجل تنفيذ الالتزامات المتعلقة بنقل التكنولوجيا فلم توضح على من يقع هذا الالتزام، فيتعلق الأمر بأحكام كلاسيكية

¹ Laurence Boisson de Chazournes , Richard Desgagnés , Makane Moise Mbengue , Cesare Romano, protection internationale de l'environnement , éd A pedone , 2005 , p 619.

² Sandrine . Maljean- Dubois , les changements climatiques : les enjeux du contrôle international, paris , la documentation française , 2007 (pp 17 – 28) , p 24.

³ الفقرة 1 من المادة 10 من اتفاق باريس.

⁴ الفقرة 2 من المادة 10 من اتفاق باريس.

⁵ الفقرة 3 من المادة 10 من اتفاق باريس.

⁶ الفقرات 5 و 6 من المادة 10 من اتفاق باريس.

نجدها عادة في الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة أين الفعالية مرتبطة بقواعد حماية حقوق الملكية الفكرية ، على الرغم من أن نقل التكنولوجيا تعتبر عنصر هام للانتقال العالمي نحو مؤسسة خالية من الكربون¹ .

ثانيا:العقبات المتعلقة ببناء القدرات

لقد تطرقت المادة 11 من اتفاق باريس إلى مسألة بناء القدرات والتي ورد فيها أنه ينبغي أن يعزز بناء القدرات بموجب هذا الاتفاق كفاءات وقدرات البلدان النامية، لا سيما البلدان الأقل قدرة، من قبيل أقل البلدان نموا والدول القابلة للتأثر بوجه خاص بالآثار الضارة لتغير المناخ، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية، من أجل اتخاذ إجراءات فعالة إزاء تغير المناخ ، وما يلاحظ على هذه المادة أنها لم تعرف بدقة مسألة تعزيز القدرات ولكن تتمحور حول بناء مؤسسات وموارد بشرية تستطيع العمل على تحقيق الأهداف الواردة في مساهمتها المحددة على المستوى الوطني، بل ذكرت بعض الأنشطة التي تدخل على سبيل المثال في بناء القدرات .

وفي الحقيقة مسألة بناء القدرات تعتبر عائقا أمام الدول العربية في مواجهة التغيرات المناخية فهي تفتقر في الكثير من الأحيان على القدرات البشرية و المؤسساتية لتنفيذ إجراءات التكيف والتخفيف وكذا مواجهة الخسائر والأضرار المناخية المعرضة لها بشكل كبير وعليه عملت هذه الدول في المفاوضات المناخية على تمكينها من الدعم المالي والتكنولوجي لبناء القدرات على المستوى الداخلي وعملت كذلك على الانضمام إلى المبادرات العالمية و الإقليمية و الدون الإقليمية لبناء القدرات لما لها من تأثير مهم على القدرة بالوفاء بالتزاماتها اتجاه اتفاق باريس² .

المطلب الثاني: العقبات المتعلقة بالأمن الغذائي والطاقي

بالإضافة إلى العقبات السالف ذكرها والتي يمكن إيجاد حلول لها في إطار اتفاق باريس، تعاني الدول العربية من عقبات أخرى تحول دون تنفيذها لاتفاق باريس حول المناخ وتتمثل أهمها في العقبات المتصلة بالتوفيق بين التنمية وحماية المناخ ، وكذا الأمن الغذائي وفي الأخير الأمن الطاقوي .

¹ Sandrine Maljean-Dubois, Rajamania lavanya, l'accord de paris sur les changements climatiques du 12 décembre 2015 , AFDI , CNRS , 2017 HALSHS_ 0165492

² الفقرات 71 و 73 من المقرر 21 / م أ . 1 مؤتمر الأطراف الواحد والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ.

الفرع الأول: الأمن الغذائي.

يعتبر الأمن الغذائي على أنه مقدرة المجتمع في توفير الغذاء المناسب للمواطنين في المدى القريب والبعيد كما ونوعا وبأسعار تتناسب مع دخوله¹ ، فالعديد من الملايين من العرب يعانون سوء التغذية ويرجع ذلك خاصة إلى آثار تغير المناخ، فهذا الأخير لديه انعكاس غير مرغوب فيه فيما يخص الحق في التغذية في الوطن العربي، فحوالي 50 مليون فرد في الوطن العربي يعاني من سوء التغذية سنة 2016 وستستمر هذه الحالة بزيادة ارتفاع درجات الحرارة بتغير المناخ، وارتباط الأمن الغذائي في معظم الدول العربية مرتبط بالاستيراد² .

تشير الدراسات إلى أن تغير المناخ كان له آثار بالغة امتدت إلى منطقة الدول العربية بسبب ارتفاع درجات الحرارة، فتعرضت الملايين من البشر في هذه المنطقة لنُدرة المياه والجفاف، فتغير المناخ يتسبب في الحد من توفر المياه، ويغير من أنماط الإنتاج الزراعي ويهدد الثروة الحيوانية، ويؤثر سلبا على الغابات و الأراضي الرطبة ويقلص من فرص العمل في مجال الزراعة، كما يزيد من موجات الحر، كما أنه من المتوقع أن آثار تغير المناخ ستسبب في تناقص الموارد المائية المتجددة بنسبة 20 بالمائة بحلول عام 2030 نتيجة انخفاض هطول الأمطار وازدياد الطلب على المياه مع ارتفاع درجات الحرارة³ .

الفرع الثاني : الأمن الطاقوي

تعاني الدول العربية من تبعية تامة في اقتصادياتها على الطاقات الأحفورية خاصة النفط والغاز ، هذه المصادر للطاقة هي السبب الرئيسي في إطلاق الغازات الدفينة في الجو وبالتالي تشكل الاحتباس الحراري والذي بدوره يؤدي إلى تغير المناخ، ولذلك بالرجوع إلى المساهمات المحددة وطنيا على المستوى العربي تنفيذا لاتفاق باريس نجد هذه الدول تعمل على تحقيق الأمن الطاقوي بالاستثمار في الطاقات المتجددة، فالأمن الطاقوي متفاوت بشكل كبير من دولة عربية إلى أخرى، ويتيح نهج الترابط دمج الجهود

¹ فريد بن عبيد، عبد القادر مطاري ، صلاح محمد ، الأمن الغذائي في الوطن العربي ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، الجلفة ، العدد الاقتصادي ، 35 - 1 ، 2018 ، ص 139.

² الأمم المتحدة، الإسكوا ، رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2020، ص 31.

³ جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2020، ص 10.

الإقليمية لدعم مبادرة الطاقة المستدامة للجميع، من أجل تحسين أمن الطاقة وتحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة والمتمثل في ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة¹.

فالدول العربية في مواجهة التغيرات المناخية هي أمام رهان التنوع الطاقوي، فالتنوع الطاقوي في الموارد الطاقوية يعتبر هدفا إستراتيجيا تسعى أغلب الدول النفطية والغير النفطية إلى تحقيقه، فسياسة التنوع الطاقوي يقصد بها " إدخال الطاقات المتجددة ضمن المنظومة الطاقوية وفق إستراتيجية واضحة المعالم ، لها دور فعال في تحقيق أمن الإمدادات الطاقوية خاصة في ظل المستجدات الدولية من تغير لأسعار الطاقة الأحفورية وتأثيراتها السلبية على البيئة بالإضافة إلى مشكلات نضوبها"².

خاتمة

في خاتمة هذه الدراسة نستنتج أنه على الرغم من أن الدول العربية بذلت جهود حثيثة في ترقية ودعم العمل المشترك لمواجهة تغير المناخ منذ تبني اتفاق باريس لسنة 2015، من خلال الجهود المبذولة للامتثال لهذا الاتفاق ونجاحها في ذلك ليس مرهون فقط بتنفيذ الالتزامات الواردة في هذا الاتفاق، ولكن بقدرة هذه الدول على ذلك، فعملت الدول العربية أثناء المفاوضات المتعلقة باتفاق باريس حول المناخ على إبراز موقفها حول المسائل المتصلة بالعمل المناخي من التخفيف من الغازات الدفيئة ، التكيف و مسألة التمويل والمساعدة بمختلف أنواعها، تقديم الدعم المؤسسي والسياسي للعمل المناخي، وتبنت الكثير من الدول العربية سياسات مناخية، ولكن واجهتها عقبات في الامتثال لهذا الاتفاق تحول دون تقدمها في ذلك وخاصة تلك المتعلقة بالدعم المالي والأمن الغذائي والطاقوي، ولترقية العمل العربي للامتثال لاتفاق باريس حول المناخ نقترح ما يلي :

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الترابط بين أمن المياه و الطاقة والغذاء في المنطقة العربية بيروت، 2016، ص 5.

² موسى باهي، كمال روينية، التنوع الاقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية، حالة البلدان العربية المصدرة للبتترول، المجلة الجزائرية الاقتصادية ، العدد 05 ، ديسمبر 2016 ، ص 135 .

تبني الدول العربية لتشريعات تتعلق بالمناخ تحدد فيها سياسة كل دولة في مواجهة التغيرات المناخية على المستوى الداخلي ومختلف التدابير المتعلقة بتنفيذ اتفاق باريس على المستوى الداخلي .

ترجمة السياسات المناخية المتخذة من قبل الدول العربية سواء منفردة أو في إطار جامعة الدول العربية في الواقع عن طريق إعداد خطط التنفيذ تترجم هذه السياسات إلى إجراءات وبرامج قطاعية ملموسة تشمل الاقتصاد الأخضر والطاقات البديلة مما يحقق الأمن الغذائي والطاقي للبلدان العربية .

إنشاء آلية مالية على مستوى جامعة الدول العربية تمول من قبل الدول العربية لدعم العمل العربي المشترك للامتنال لاتفاق باريس حول المناخ، مثل تمويل أنشطة بناء القدرات ونقل التكنولوجيا المتعلقة بمواجهة التغيرات المناخية في الوطن العربي، وتكون هذه الآلية المالية آلية إضافية إلى التمويل المتحصل عليه من طرف الدول العربية من الصندوق الأخضر للمناخ وصندوق التكيف اللذان أنشئا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ .

اعتماد جامعة الدول العربية برامج ميدانية وعملية على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي لمساعدة الدول العربية للمشاركة في الآليات المرنة لاتفاق باريس حول المناخ، كآلية التخفيض من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها أو آلية التنمية المستدامة المنشأة بموجب المادة السادسة من اتفاق باريس لما تحققة المشاريع التي تدخل في إطار هذه الآليات من آثار إيجابية للدول العربية في تحقيق التنمية وتخفيض الانبعاثات من الغازات الدفيئة عن طريق تنفيذ المساهمات المحددة على المستوى الوطني لكل دولة عربية.

التعاون بين الحكومات والمجتمع المدني في مجال مواجهة التغيرات المناخية من خلال تقاسم أفضل للمعلومات وإعطاء مساحة لمنظمات المجتمع المدني لتكون جزءا من عملية صنع القرار في الموضوعات المتعلقة بالبيئة عموما وتغير المناخ بشكل خاص .

إنشاء موقع على شبكة الانترنت تابع لجامعة الدول العربية تنشر فيه البيانات حول السياسات والتدابير القانونية المختلفة المتخذة من قبل الدول العربية فيما يخص الجهود المبذولة وطنيا لمواجهة تغير المناخ، وكذلك جعل هذا الموقع فضاء لتبادل التجارب بين الدول العربية فيما يخص الممارسات الجيدة لمواجهة التغيرات المناخية.

قائمة المراجع:

أولا : قائمة المراجع باللغة العربية :

1 - الكتب:

- سير إبراهيم حاجم ، الهيتي، (2004)، الآليات القانونية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت .

2 - الأطروحات الجامعية:

- إبتسام قرقاح،(2022) دور المنظمات الدولية و الإقليمية في صنع السياسة العامة للبيئة في دول المغرب العربي منذ سنة 1998 : دراسة حالة منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ، أطروحة دكتوراه، علوم سياسية، جامعة باتنة.

3-المقالات :

- جلييلة بن عياد، كمال حبابي،(2022) أثر التغيرات المناخية على الأمن البيئي، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد 12 ، العدد 01.

- وهيبة مدشن،(2017)، التغيرات المناخية وتحديات الأمن الغطائي العربي، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة و المالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3 ، المجلد 06، العدد 2.

- مصطفى عبد الجواد،(2022)، أبرز التجارب العربية في مواجهة تغير المناخ ، الإمارات العربية ، السعودية ، مصر ، مجلة أفاق عربية و إقليمية ،العدد 11، الهيئة العامة للإستعلامات، القاهرة.

- موسى باهي، كمال روينية،(2016)، التنوع الاقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية ، حالة البلدان العربية المصدرة للبترول ، المجلة الجزائرية الإقتصادية، العدد 05.

- عائشة السريحي، ماري لومي،(2019) حوكمة تغير المناخ و التعاون حوله في المنطقة العربية، سلسلة الحوكمة الجديدة لقضايا البيئة في المنطقة العربية ،أكاديمية الإمارات الدبلوماسية .

- فريد بن عبيد، عبد القادر مطاري، محمد صلاح،(2018) الأمن الغذائي في الوطن العربي ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، الجلفة، العدد الاقتصادي، 35 - 1.

4 - التقارير:

- اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا،(2016) ، الترابط بين أمن المياه و الطاقة والغذاء في المنطقة العربية بيروت.

- الأمم المتحدة ، الإسكوا ، (2020)، رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية، الأمم المتحدة ، نيويورك.
- الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، (2015)، تغير المناخ 2014، التقرير التجميعي، جنيف.
- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2010)، أوضاع الأمن الغذائي العربي .
- مصطفى هاشم ، لينا ياسين ، أحمد سبع الليل ، (2022)، مفاوضات الدول العربية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، سبل الترابط والتوصيات ، دراسة تم إعدادها من قبل مشروع الطاقة و المناخ لمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ، مؤسسة فريدريش إيبيرت.

5 - وثائق متنوعة :

- المقرر 21 / م أ.1 مؤتمر الأطراف الواحد والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ سنة 2015 والمتضمن اتفاق باريس حول المناخ .
- الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أمام لحظة الحقيقة البيئية ، صحيفة العرب اللندنية ، 26 / 04 / 2021
- أنظر الموقع <https://cutt.us/gxna0>

6 - مواقع الانترنت:

- موقع الأمم المتحدة للمعاهدات <https://treaties.un.org>
- موقع اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ 1992 <https://unfccc.int>
- ثانيا :قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1-Livres

-Laurence Boisson de Chazournes, Richard Desgagnés, Makane Moise Mbengue , Cesare Romano, (2005), protection internationale de l'environnement, éd A Pédone.

2-Articles

- Hamad Al- Mebayedh, (2013), Climate Changes and its Effects on the Arab Area , APCBEE Procedia 5, 1-5, p 2 , doi: 10.1016/j.apcbee.2013.05.001
- Hugues Hellio ,(2017), les « contributions déterminées au niveau national », instruments au statut juridique en devenir , revue juridique de l'environnement, HS 17 n° spécial , Lavoisier.
- Mathilde Hautereau-Boutonnet, Sandrine Maljean-Dubois,(2017), introduction au dossier spécial RJE, apres l'accord de paris, quels droits face au changement climatique ?, Revue Juridique de l'Environnement, numéro spécial. . <https://www.cairn.info/revue-revue-juridique-de-l-environnement-2017-HS17.htm>
- Mohamed Ali Mekouar,(2017), L'Afrique à l'épreuve de l'accord de paris M Ambitions et défis, revue juridique de l'environnement,HS n° spécial.

- Sandrine . Maljean- Dubois ,(2007), les changements climatiques : les enjeux du contrôle international , paris , la documentation française.
- Sandrine Maljean-Dubois, Rajamania lavanya,(2017), l'accord de paris sur les changements climatiques du 12 décembre 2015 , AFDI , CNRS .

3-Rapports

- PNUD, (2022),aperçu régional, états arabes, l'état de l'ambition climatique, New York.
- PNUD.(2019), Arab Human Development Report Research Paper: Leaving No-One Behind. Towards Inclusive Citizenship in Arabe Countries.
- République algérienne démocratique, (2015) , contribution prévue déterminée au niveau national ,CPDN , Algérie .
- République tunisienne , (2021) , contribution déterminée au niveau national CDN, actualisé, Tunisie.